THE ARAB LEAGUE
ARAB ORGANIZATION FOR
EDUCATION, CULTURE AND SCIENCE
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH
AND STUDIES
LEGAL RESEARCH & STUDIES
DEPARTMENT

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات القانونية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص

تحت عنوان

الوضع المسيطر في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في كل من القانونين المصري واليمني

دراسة مقارنة

إعداد الباحث : فؤاد محمد محسن جمعان

إشراف الأستاذ الدكتور

ناجي عبد المؤمن

عميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس

لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة :

أ.د. رضا عبيد — رئيساً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف السابق

أ.د. حسين الماحي — عضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة المنصورة السابق

أ.د. ناجي عبد المؤمن — مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون التجاري والبحري وعميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس

٢٠١٧

٣/٤٥١

٤١٩٥
٢٠١٨

THE ARAB LEAGUE
ARAB ORGANIZATION FOR
EDUCATION, CULTURE AND SCIENCE
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH
AND STUDIES
LEGAL RESEARCH & STUDIES
DEPARTMENT

جامعة الدول العربية
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
معهد البحوث والدراسات العربية
قسم البحوث والدراسات القانونية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون الخاص

تحت عنوان

الوضع المسيطر في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في كل من القانونين المصري واليمني

"دراسة مقارنة"

إعداد الباحث : فؤاد محمد محسن جمعان

إشراف الأستاذ الدكتور

ناجي عبد المؤمن

عميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس

لجنة الحكم والمناقشة على الرسالة :

أ.د. رضا عبيد — **رئيساً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق – جامعة بنى سويف السابق

أ.د. حسين الماحى — **عضواً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق – جامعة المنصورة السابق

أ.د. ناجى عبد المؤمن — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق – جامعة عين شمس

٢٠١٧

T05-01275

قرار لجنة المناقشة والحكم على الرسالة

نوقشت هذه الرسالة مناقشة علنية بمقر معهد البحوث والدراسات العربية بتاريخ: ٢٠١٧/٦/٢١، وأجيزت بتقدير (ممتاز).

أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

أ.د. رضا عبيد — **رئيساً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق - جامعة بني سويف السابق

أ.د. حسين الماحى — **عضواً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق - جامعة المنصورة السابق

أ.د. ناجى عبد المؤمن — **مشرفاً وعضواً**

أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق - جامعة عين شمس

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى

﴿ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ النَّعِيمِ (٢٤) يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ (٢٥) خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ (٢٦) وَمِزَاجُهُ مِنْ تَسْنِيمٍ (٢٧) عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا الْمُقَرَّبُونَ ﴾

سورة المطففين (٢٦)

الإهـــداء

إلى روح جدي طيب الله ثراه

إلى جدتي أطال الله في عمرها

إلى والدي ووالدتي الغاليين عليَّ "أسأل الله أن يحفظهما ويرعاهما"

إلى عمي وإخواني الذين هم عوني وسندي حفظهم الله

إلى زوجتي الغالية ورفيقة دربي وابنتي فلذة كبدي وشعاع الأمل في حياتي

إلى أساتذتي الأجلاء، لهم عظيم الشكر والاحترام

إلى كل من قدم المساعدة ووقف بجواري في هذا العمل

إلى وطني الغالي – اليمن السعيد – حفظها الله من كل سوء ومكروه

شكر وتقدير

بدايةً أحمد الله تعالى صاحب المنّ والفضل الذي وفقني لإتمام هذا الجهد المتواضع ومن ثم كان لزامًا عليَّ أن أتشرف برفع أسمى آيات الشكر والامتنان لسعادة العالم الجليل (**الأستاذ الدكتور/ ناجي عبدالمؤمن** – أستاذ ورئيس قسم القانون التجاري والبحري – وعميد كلية الحقوق جامعة عين شمس) لما أولاني به من رعاية واهتمام وعون ومساعدة ومتابعة مستمرة مما كان له أعظم الأثر في رفع معنوياتي والعمل على كسب المعرفة والاستفادة من تجربتي في هذا البحث في الجانب العلمي والواقع العملي، كما أفاد عليَّ من علمه الغزير تواضع وسخاء ، فكان نعم المرشد والمعين، فلقد منحني من وقته أثمنه ومن علمه أخصبه، فكان لذلك أثر كبير في إعداد هذا البحث، فأسال الله أن يجزيه عني خير الجزاء وأن يجعل هذا العمل في ميزان حسناته.

كما يطيب لى أن أتقدم بالشكرو الجزيل لفضيلة الأستاذ الدكتور رضا عبيد – أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق – جامعة بنى سويف السابق لقبوله الاشتراك في المناقشة والحكم على هذه الرسالة فجزاه الله عنى خير الجزاء.

وكما يطيب لي ان اتقدم بعظيم شكري وتقديري الى فضيلة الاستاذ الدكتور حسين الماحى – أستاذ القانون التجارى والبحرى وعميد كلية الحقوق جامعة المنصورة السابق وذلك لقبوله الاشتراك في المناقشة والحكم على هذه الرسالة فجزاه الله عنى خير الجزاء.

ويمتد شكري وتقديري إلى مصر الكنانة، وشعبها الأصيل على حسن ضيافتهم واحتضانهم لطلبة العلم من إخوانهم الوافدين، سائلين المولى القدير أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

كما أشكر كل من لم أذكر اسمه لضيق المقام لا ناسيًا للفضل داعيًا المولى القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء ومن الله التوفيق.

والحمد لله رب العالمين

الباحث

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
المبحث التمهيدي: أحكام الوضع المسيطر	١
المطلب الأول: مفهوم المنافسة والوضع المسيطر	٢
- الفرع الأول: مفهوم المنافسة	٢
- الفرع الثاني: تعريف الوضع المسيطر	٧
- الفرع الثالث: خصائص الوضع المسيطر	١٠
المطلب الثاني: دلائل وجود الوضع المسيطر	١٣
- الفرع الأول: ارتفاع حصة الشخص أو المنشأة داخل السوق	١٣
- الفرع الثاني: عوائق دخول منافسين إلى السوق	١٧
- الفرع الثالث: تصرفات دالة على وجود وضع مسيطر	٢٠
المطلب الثالث: الاحتكار وأهم أنواعه وشروطه	٢٥
- الفرع الأول: مفهوم الاحتكار	٢٥
- الفرع الثاني: أنواع الاحتكار	٢٨
- الفرع الثالث: شروط وجود الاحتكار	٣٢
الفصل الأول: السوق المعنية ووسائل خلق الوضع المسيطر	٣٥
المبحث الأول: السوق المعنية وإساءة استغلال الوضع المسيطر	٣٦
المطلب الأول: مفهوم السوق وأنواعه	٣٧
- الفرع الأول: تعريف السوق	٣٧
- الفرع الثاني: أنواع السوق	٣٩
المطلب الثاني: تحديد السوق التنافسية وفقًا لقانون حماية وتشجيع المنافسة	٤٨
- الفرع الأول :السوق المعنية (المنتجات)	٤٨
- الفرع الثاني: السوق الجغرافية	٥٣
المطلب الثالث: إساءة استغلال الوضع المسيطر	٥٨
- الفرع الأول: تعريف الإساءة وتأصيلها القانوني	٥٨
- الفرع الثاني: شروط إساءة استغلال الوضع المسيطر	٦٣
المبحث الثاني: الوسائل المؤدية إلى خلق وضع مسيطر	٦٨
المطلب الأول: التركزات	٦٩
- الفرع الأول: مفهوم التركزات وموقف القانونين المصري واليمني منها	٦٩
- الفرع الثاني: أثر التركزات على المنافسة ودور الرقابة التشريعية للحد من تأثيرها السلبي	٧١
المطلب الثاني: أنواع التركزات	٧٦
المطلب الثالث: الخصخصة وأثرها في إنشاء وضع مسيطر	٨٧
- الفرع الأول: مفهوم الخصخصة وأهدافها	٨٧
- الفرع الثاني: علاقة المنافسة بالخصخصة وأثرها على حماية المستهلك	٩١
- الفرع الثالث: كيفية الحد من إنشاء وضع مسيطر في ظل الخصخصة	٩٥

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: الممارسات الاحتكارية في التشريعين المصري واليمني	١٠١
المبحث الأول: الممارسات الاستبعادية على أساس التسعير	١٠٢
المطلب الأول: التسعير العدواني	١٠٣
- الفرع الأول: ماهية التسعير العدواني والعناصر المكونة له	١٠٣
- الفرع الثاني: تحديد وجود التسعير العدواني وكيفية مواجهته	١٠٥
المطلب الثاني: التمييز في السعر	١١١
- الفرع الأول: التمييز في السعر وعوامل نجاحه	١١١
- الفرع الثاني: شروط التمييز في السعر ومظاهره	١١٣
- الفرع الثالث: التنظيم القانوني للتمييز في السعر	١٢٠
المبحث الثاني: الممارسات الاستبعادية على أساس التعامل	١٢٣
المطلب الأول: رفض التعامل	١٢٤
- الفرع الأول: مفهوم رفض التعامل	١٢٤
- الفرع الثاني: ممارسات رفض التعامل	١٢٥
المطلب الثاني: اتفاقات الربط	١٢٩
- الفرع الأول: ماهية اتفاقات الربط	١٢٩
- الفرع الثاني: الأساس القانوني لتجريم اتفاقات الربط	١٣١
- الفرع الثالث: شروط نجاح اتفاقات الربط	١٣٣
المبحث الثالث: الاتفاقات الأفقية والرأسية بين الأشخاص المتنافسة	١٣٦
المطلب الأول: ماهية الاتفاقات الأفقية والرأسية المقيدة للمنافسة	١٣٧
- الفرع الأول: ماهية الاتفاقات الأفقية	١٣٧
- الفرع الثاني: ماهية الاتفاقات الرأسية	١٣٩
المطلب الثاني: مظاهر الاتفاقات والممارسات الضارة بالمنافسة	١٤٢
- الفرع الأول: رفع أو خفض أو تثبيت أسعار بيع أو شراء المنتجات	١٤٢
- الفرع الثاني: اقتسام أسواق المنتجات والتواطؤ في المزايدات والمناقصات	١٤٦
- الفرع الثالث: تقييد عمليات التصنيع أو التوزيع أو التسويق	١٥٠
- الفرع الرابع: الاتفاقات الخاصة باستبعاد منافسين من السوق أو منع دخولهم	١٥١
الفصل الثالث: حماية المنافسة ومواجهة إساءة استعمال وضع السيطرة	١٥٥
المبحث الأول: الجوانب الإجرائية لمواجهة إساءة استعمال السيطرة	١٥٦
المطلب الأول: جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	١٥٧
- الفرع الأول: اختصاصات جهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار في مصر واليمن	١٥٧
- الفرع الثاني: تشكيل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وآلية العمل به	١٦٢
المطلب الثاني: التدابير والجزاءات	١٧٠
- الفرع الأول: التدابير	١٧٠
- الفرع الثاني: الجزاءات	١٧٣
المبحث الثاني: الحماية المدنية والجنائية للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	١٨٠
المطلب الأول: الحماية المدنية للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	١٨١
- الفرع الأول: المسئولية التقصيرية كأساس لدعوى المنافسة غير المشروعة	١٨١
- الفرع الثاني: عناصر دعوى المنافسة غير المشروعة	١٨٥

الموضوع	الصفحة
- الفرع الثالث: إثبات الممارسات المخالفة للمنافسة غير المشروعة والمحكمة المختصة	١٩٨
- الفرع الرابع: دعوى المنافسة غير المشروعة المستندة إلى قانون التجارة وقواعد المسئولية التقصيرية	٢٠١
المطلب الثاني: الحماية الجنائية للمنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	٢٠٣
- الفرع الأول: الفرق بين المسئولية المدنية والمسئولية الجنائية	٢٠٣
- الفرع الثاني: إجراءات تحريك الدعوى الجنائية والعقوبات المقررة	٢٠٦
- الفرع الثالث: نشر الأحكام النهائية الصادر بالإدانة في الجريدة الرسمية وجريدتين آخرتين	٢١٠
المبحث الثالث: الجهود الدولية في سن تشريعات حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	٢١٤
المطلب الأول: القانون النموذجي بشأن المنافسة المعدة من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٢١٥
- الفرع الأول: دور الأونكتاد في حماية المنافسة ومنع الممارسات الضارة	٢١٥
- الفرع الثاني: أهم مواد القانون النموذجي	٢١٨
المطلب الثاني: الاتفاقيات الدولية بشأن حماية المنافسة	٢٢٩
- الفرع الأول: اتفاقية الكوميسا	٢٢٩
- الفرع الثاني: السوق الأوروبية المشتركة	٢٣٣
- الفرع الثالث: ميثاق هافانا	٢٣٦
- الفرع الرابع: الاتفاقيات العامة للتعريفات والتجارة (الجات)	٢٣٨
الخاتمة	٢٤٤
قائمة المراجع	٢٥١
قائمة الاختصارات	١٧٠
مستخلص الرسالة.....	٢٧٢
الملخص الإنجليزي.....	٢٧٦

المقدمة:

تستند المنافسة إلى مبدأ "حرية التجارة" الذي يعد من أهم الدعائم التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي إذ إن لكل تاجر الحق في ممارسة الأعمال التي يراها مناسبة للترويج للسلعة أو الخدمة التي يقدمها للجمهور، إلا أن هذه الحرية ليست مطلقة، حيث إنها مقيدة ببعض القيود لحماية الجمهور وحماية التجار الآخرين الذين يملكون من المهارات والقدرات الإبداعية والموارد البشرية اللازمة لإحداث مثل هذا التطور والتنظيم العام للسوق ولا يخفى على أحد ما لهذه المنافسة من آثار حسنة تتجلى في تقدم التجارة وازدهارها وتحسين نوعية الإنتاج لأنها تقوم على الأخلاق والنزاهة والإبداع.

فحرية المنافسة لا تعني الفوضى، فالصراع على الزبائن والسيطرة على حصة كبيرة في السوق تكون في نطاق القانون؛ لأن جعل الحرية هنا على إطلاقها قد تؤدي إلى الضرر من خلال التعسف في استخدام ذلك الحق؛ لذا كان من الضروري توافر مجموعة من الأساليب والشروط المحددة لحماية المنافسة، فالمنافسة كعمل مشروع قد تتعدى حدودها الطبيعية لتتحول إلى عمل غير مشروع عندما يلجأ بعض المنافسين إلى وسائل تتنافى وأعراف التجارة وعاداتها، وعلى ذلك فلا تتردد الدول في تنظيمها للمنافسة بين التجار؛ حماية لهم وللمستهلكين وللاقتصاد الوطني، وذلك لضمان استعمالها في حدود المشروعية، بحيث تدل الوسائل غير المشروعة التي يقوم بها التاجر المنافس، على سبيل الحصول على عملاء الغير من قبيل العمل غير المشروع الذي يرتب مسئولية التاجر عن تعويض الضرر الذي أصاب الغير، والكف عن الاستمرار في هذا العمل عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة.

وقانون العرض والطلب يعد حجر الزاوية في الاقتصاد الحر والموجه في الجوانب التي تترك فيها الحرية للأنشطة الاقتصادية الخاصة والذي يفترض أن الثمن يتحدد عند النقطة التي سيلتقي فيها جانب العرض والطلب، وقد يتعرض أحياناً للانتهاك من جانب المنتجين، أو الموزعين يتمثل في التدخل الإرادي في حجم المعروض لتقيده بوسائل غير مشروعة كإخفاء السلع، أو احتكار أحد عناصر الإنتاج فيرتفع الثمن نتيجة للتأثر غير المشروع في أوضاع العرض، وتتحقق معدلات أعلى من الربحية للموزعين والمنتجين ولكنها تتعارض مع الصالح العام الاقتصادي والاجتماعي، حيث تؤدي لتقييد حجم الإنتاج وتحد من توزيع واستهلاك السلع والخدمات، وتعوق الأهداف الاجتماعية في الوصول إلى مرحلة الرخاء والرفاهية. وقد اكتُشفتْ بعد الحرب العالمية الثانية حقائقٌ اقتصادية مختلفة، ومن هذه الحقائق أن المشروعات لا تتنافس

وإنما تتقارب وتتفق فيما بينها وبين بعضها بقصد تحجيم المنافسة أو حتى إلغائها تمامًا.

كما ظهرت مساوئ إطلاق حرية التجارة والأضرار التي نجمت عن تركيز رؤوس الأموال في أيدي قلة تسيطر على الأسواق، ويتولون توحيد الأثمان وتقسيم الأسواق ويحددون حصص الإنتاج ويلجئون للتركزات الاقتصادية من أجل تحقيق الاحتكارات أو المركز المسيطر.

وما نتناوله في موضوع هذا البحث هو الوضع المسيطر في القانونين المصري واليمني والمقارنة بينهما وتنظيمهما للمنافسة ومكافحة الاحتكار، وذلك في ظل القانون المصري الخاص بحماية المنافسة، ومنع الممارسات الاحتكارية رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م، والقانون اليمني الخاص بتشجيع المنافسة ومنع الاحتكار والغش التجاري رقم (١٩) لسنة ١٩٩٩م.

وسوف نتناول بالدراسة والتحليل أحكام قوانين الدول محل المقارنة -مصر واليمن- وذلك للوقوف على مدى كفايتها لتحقيق أهداف الاقتصاد المصري واليمني من خلال حماية المنافسة والتصدي لصور الممارسات الاحتكارية كافة، مع مقارنة ذلك ببعض القوانين العربية الخاصة بحماية المنافسة، بالإضافة إلى التطرق إلى الوضع الاقتصادي العالمي ودوره في ذلك، من خلال ما تبنته منظمة التجارة الدولية من مبادئ لتحرير التجارة، وذلك لأن تقليص دور الدولة، كما سبق الإشارة إلى ذلك، ينبئ عن وجود صراعات تسود الأسواق بين أمرين أساسيين وهما حرية التجارة وما يتبعها من ظهور الكيانات الكبيرة الناتجة عن الاندماجات والاستحواذات التي تجريها الشركات الكبرى والمتعددة القوميات والحاجة الملحة لضبط الأسواق الوطنية وتنظيمها وحمايتها من سيطرة هذه الشركات الكبرى، بل ومن تلاعب مثل هذه الشركات في بعض الأحيان، والتي تهدف الغالبية منها إلى تحقيق أرباح ضخمة دون النظر إلى اعتبارات العدالة الاجتماعية أو حماية المستهلك، خاصة في الدول النامية.

وتكمن الصعوبة في إيجاد توازن بين تحرير الأسواق وتحقيق الصالح العام للاقتصاد الوطني والمستهلك على السواء، وهذا التوازن بين حرية التجارة والمحافظة على الصالح العام يتمثل في ترك آليات السوق للعمل بحرية ولكن بما لا يتعارض مع الصالح العام أو يمسه، وتكون الممارسات التجارية مفتوحة بما لا يضر المنافسة المشروعة، وتحول دور الدولة من دور التاجر أو الصانع إلى دور المراقب القائم على حماية الاقتصاد ضد الممارسات غير المشروعة والقادر على وقف الاعتداءات والمعاقبة على المخالفات والجرائم الاقتصادية والمحافظة على توازن السوق من خلال القوانين والاتفاقيات الدولية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في كون تنظيم المنافسة التجارية ومنع الممارسات الاحتكارية

THE ARAB LEAGUE
ARAB ORGANIZATION FOR
EDUCATION, CULTURE AND SCIENCE
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH& STUDEIS
LEGAL RESEARCH& STUDIES
DPARTMENT

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the acquisition of the master degree in Private Law
Under the title

The Dominant Situation in the Law of Protection of Competition and the Prevention of Monopolistic Practices in both the Egyptian and Yemeni Laws

A comparative study

By researcher
Fuad Mohammed Mohsen Gumaan

Under supervision
of
Prof. Dr./ Nagui Abdel Mo'men
The dean of the Faculty of Law, Ain Shams University

Committee of Judgment& Discussion of the thesis

Prof. Dr. Reda Ebaid — Chairman
Professor of commercial& Maritime law and former dean of the Faculty of Law, Beni-swaif University

Prof. Dr. Hussein El Mahy — Member
Professor of commercial& Maritime law and former dean of the Faculty of Law, El Mansoura University

Prof. De. Nagui Abdel Mo'men — Supervisor& member
Professor of commercial& Maritime law and dean of the Faculty of Law, Ain-shams University

2017

THE ARAB LEAGUE
ARAB ORGANIZATION FOR
EDUCATION, CULTURE AND SCIENCE
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH& STUDEIS
LEGAL RESEARCH& STUDIES
DPARTMENT

A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the acquisition of the master degree in Private Law
Under the title

The Dominant Situation in the Law of Protection of Competition and the Prevention of Monopolistic Practices in both the Egyptian and Yemeni Laws

A comparative study

By researcher
Fuad Mohammed Mohsen Gumaan

Under supervision
of
Prof. Dr./ Nagui Abdel Mo'men
The dean of the Faculty of Law, Ain Shams University

Committee of Judgment& Discussion of the thesis

Prof. Dr. Reda Ebaid — **Chairman**
Professor of commercial& Maritime law and former dean of the Faculty of Law, Beni-swaif University

Prof. Dr. Hussein El Mahy — **Member**
Professor of commercial& Maritime law and former dean of the Faculty of Law, El Mansoura University

Prof. Dr. Nagui Abdel Mo'men — **Supervisor& member**
Professor of commercial& Maritime law and dean of the Faculty of Law, Ain-shams University

2017

T05-01275